جامعة أحمد دراية أدرار

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم العلوم التجارية

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي

شعبة العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: تدقيق ومراقبة التسيير

بعنوان

دور التدقيق البنكي في ترشيد القرارات التمويلية للبنوك التجارية

إعداد الطلبة:

بوعودة محمد

خالة محمد

تحت إشراف: د. بلبالي عبد الرحيم

لجنة المناقشة

لخديمي عبدالحميد	أستاذ التعليم العالي	(رئيسا)
بلبالي عبد الرحيم	أستاذ محاضر ب	(مقررا ومشرفا)
قويدري عبد الرحمان	أستاذ محاضر ب	(مناقشا)

الموسم الجامعي 2021-2022

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People'sDemocraticRepublic of Algeria

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة أحمد دراية- أدرار
المكتبة المركزية
مصلحةالبحثالببليوغرافي

Ministry of Higher Education and
Scientific Research
University Ahmed Draia of Adrar
The central library

شهادة الترخيص بالإيداع

انا الأستاذ(ة): بلبالي عبد الرحيم

المشرف مذكرةالماسترالموسومةبـــ : دور التدقيق البنكي في ترشيد القرارات التمويلية للبنوك التجارية

من إنجاز الطالب(ة): بوعودة محمد

و الطالب(ة): خالة محمد

كلية : العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

القسم : العلوم التجارية

التخصص: تدقيق ومراقبة التسيير

تاريخ تقييم / مناقشة: 2022/05/30

أشهد ان الطلبة قد قاموا بالتعديلات والتصحيحات المطلوبة من طرف لجنة التقييم / المناقشة، وان المطابقة بين النسخة الورقية والإلكترونية استوفت جميع شروطها.

وبإمكانهم إيداع النسخ الورقية (02) والاليكترونية (PDF).

- امضاء المشرف:

ادرار في: 16 JUIN 2022

مساعد رئيس القسم:

د . قويدري عبد الرحمان

مساعد رئيس قسم العلوم التجارية

مكلف بما بعد التدرج والبحث العلمي

قسم العلوم التجارية

ملاحظة :لاتقبل أي شهادة بدون التوقيع والمصادقة.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

(وَمَن يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَل لَّهُ مَخْرَجًا وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا) الطلاق: 2- 3

صدق الله العظيم

الإهـــــــداء

بسم الله الرحمان الرحيم

(قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)

صدق الله العظيم

إلى من بلغ الرسالة وأدى الامانة ونصح الأمة إلى نبي الرحمة ونور العالمين (سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم)

إلي من كلله الله بالهيبة والوقار إلى من علمني العطاء بدون انتظار إلى من أحمل اسمه بكل افتخار (والدي العزيز)

إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب (أمي الحبيبة)

إلى جميع أفراد عائلتي الدين كانوا خير عون لي طوال مسيرتي الدراسية إلى أستاذي الفاضل الدي كان خير مشرفا في هدا العمل المتواضع إلى جميع أساتذتي إلى زملائي وزميلاتي أينما كانوا وإلى من قدم لي العون والمساعدة

أهدي هدا العمل المتواضع

راجياً من المولى عز وجل أن يجد القبول والنجاح

بوعودة محمد

خالة محمد

الشكر والتقدير

أتقدم بالشكر إلى الأستاذ المشرف الدكتور بلبالي عبد الرحيم الذي لم يبخل على بنصائحه القيمة وتوجيهاته المجدية، رغم انشغالاته العديدة.

كما أتقدم بشكري إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل، وأخص بالذكر أساتذة جامعة أدرار

الفهرس العام

فهرس المحتويات	
الاهداء	
الشكر	
فهرس المحتويات	I
قائمة الجداول	II
قائمة الأشكال	III
المقدمة العامة	أ- ج
الفصل الاول: الإطار النظري لدراسة	
المبحث الأول: الأدبيات النظرية المتعلقة بالتدقيق البنكي وقرارات التمويل	5
المطلب الأول: ماهية التدقيق البنكي	5
مفهوم التدقيق البنكي	5
مفهوم الرقابة البنكية	6
التدقيق الداخلي في البنوك	7
التدقيق الخارجي في البنوك	8
المطلب الثاني: التمويل البنكي والقرارات المالية	9
التمويل البنكي	9
طرق التمويل البنكي	9
شروط التمويل البنكي	10
تعريف القرارات المالية	12
أنواع القرارات المالية	12
المبحث الثاني: الدراسات السابقة ومناقشتها	14
المطلب الأول: الدراسات السابقة العربية والأجنبية	14
المطلب الثاني: الفرق بين دراستنا ودراسات السابقة	21
خلاصة الفصل	22
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية	
المبحث الأول: الطرق والادوات المستخدمة	24
المطلب الأول: الطريقة المتبعة في التحليل الدراسة	24
مجتمع الدراسة.	24
وصف العينة الدراسة.	25
المطلب الثاني: الأدوات والنموذج المعتمد في الدراسة	30

الفرع الأول: أداة الدراسة	30
الفرع الثاني: اختبار ثبات فقرات الاستبيان	32
المبحث الثاني: عرض النتائج ومناقشة الفرضيات	36
المطلب الأول: التحليل الوصفي لإجابات أفراد العينة على استبيان الدراسة	36
المطلب الثاني: اختبار الفرضيات	40
خلاصة الفصل	45
خاتمة	46
قائمة المراجع	47
الملاحق	50

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	توزيع أفراد العينة حسب عدد الاستبيان	24
02	توزيع إفراد العينة حسب متغير البنك	25
03	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	26
04	توزيع أفراد العينة الإحصائية حسب المهنة	27
05	توزيع أفراد العينة الإحصائية حسب متغير الخبرة المهنية	28
06	اتجاه العبارات حسب مقياس "ليكارت الخماسي"	32
07	معامل ألفاكرونباخ	33
08	الارتباط سبيرمان لعبارات البعد الأول	34
09	معاملات الارتباط سبيرمان لعبارات البعد الأول	35
10	التحليل الوصفي لعبارات البعد الأول	36
11	التحليل الوصفي لعبارات البعد الثاني	38
12	نتائج اختبار Anova للمحور الأول	40
13	نتائج اختبار Anova للمحور الثاني	41
14	نتائج تحليل التباين للانحدار	42
15	نتائج تحليل معامل الارتباط والتحديد	43
16	نتائج تحليل الانحدار المتعدد	43

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	**توزيع إفراد العينة حسب متغير البنك**	**25**
02	**توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي**	**26**
03	**توزيع أفراد العينة الإحصائية حسب المهنة**	**28**
04	**توزيع أفراد العينة الإحصائية حسب متغير الخبرة المهنية**	**29**

المقدمة العامة

تمهيد:

يعتبر القطاع المصرفي من أهم القطاعات الاقتصادية وأكثرها تأثيرا واستجابة للمتغيرات الاقتصادية المحلية والدولية من تطورات تكنولوجية، التحرر المالي وما ينتج عنه من عولمة الأنشطة المصرفية وخوض البنوك في نشاطات متعددة وجديدة إضافة إلى وظائفها التقليدية، ما يجعل منها عرضة للعديد من المخاطر.

لهذا كان لزاما على البنوك بصفة عامة والبنوك العمومية الجزائرية بصفة خاصة القيام بتقييم لأدائها نظرا لما يشهده النظام المصرفي من تحولات وإصلاحات بداية بقانون النقد والقرض وما تبعه من تعليمات تنظيمية وإجرائية وقوانين معدلة، حتى تتمكن البنوك العمومية الجزائرية خاصة من مواجهة المنافسة العالمية في المجال المصرفي وبتعدد المخاطر التي تواجه النظام المصرفي الجزائري، أسس القانون لوجود هيئات رقابية تقوم بعملية التدقيق البنكي الغرض منها هو التأكد من وجود نظام مصرفي سليم.

ومن أهم أهداف التدقيق البنكي ترشيد القرارات التمويلية، لان أهم وظيفتين للبنوك هو إما إعطاء القروض أو استقبال الودائع؛ فإذا كانت الودائع هي التي تمثل المصدر الرئيسي لأموال البنوك فإن التمويل يعد الاستخدام الرئيسي لتلك الأموال.

1-إشكالية الدراسة:

وعلى ضوء ما سبق ذكره، يمكن صياغة إشكالية دراستنا كما يلي:

فيما يتمثل الدور الذي يساهم فيه التدقيق البنكي في ترشيد القرارات التمويلية؟

2-الأسئلة الفرعية:

بالاعتماد على الإشكالية المطروحة تأتي التساؤلات التالية:

- فيما تتمثل الأطر العامة لكل من التدقيق البنكي والقرارات التمويلية؟

- فيما تكمن العلاقة بين التدقيق البنكي والقرارات التمويلية؟
- هل يوجد تطبيق لمفاهيم التدقيق البنكي وترشيد القرارات التمويلية في أوساط البنوك العمومية الجزائرية؟

3-فرضيات الدراسة:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05 بين إجابات أفراد العينة حول أبعاد محور مقومات التدقيق البنكي
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05 بين إجابات أفراد العينة حول أبعاد محور القرارات المالية
- يوجد ذو دلالة إحصائية لأبعاد محور التدقيق البنكي على محور القرارات التمويلية عند مستوى معنوية 0.05.

4-أهداف البحث:

من خلال العرض السابق لمشكلة البحث، تمثل هذه الدراسة محاولة نظرية وتطبيقية لمعرفة الدور الذي يلعبه التدقيق البنكي في ترشيد القرارات التمويلية ، وعليه فإن هذه الدراسة تهدف لتحقيق ما يلي:

- تسليط الضوء على دور البارز الذي تلعبه التدقيق البنكي من أجل ترشيد القرارات التمويلية
- تبيان أهمية ترشيد القرارات التمويلية
- ضرورة الحرص على التدقيق البنكي وإعطاءها الأولوية.

5-أهمية البحث:

تأتي أهمية هذه الدراسة من أهمية جانب البحث، والذي يخص القطاع البنكي، حيث شهد هذا المجال في الأونة الأخيرة تطور كبيرا في الأداء لهذا كان لزام على البنوك القيام بعملية التدقيق البنكي الغرض منها هو التأكد من وجود نظام مصرفي سليم، وبالتالي التأثير الكبير على ترشيد القرارات المالية فلهذا أولت عناية خاصة لهذا المتغير.

6- دوافع اختيار موضوع البحث:

- الدوافع الذاتية:

- الميل الشخصي لمعرفة كيفية تأثير التدقيق لبنكي على القرارات التمويلية؛

- الدوافع الموضوعية:

- قلة الدراسات التي تناولت موضوع التدقيق البنكي
- إثراء المكتبة بهذا النوع من البحوث.

7- حدود البحث:

- الحدود المكانية:

اقتصر البحث على مستوى فروع البنوك التجارية لولاية ادرار

- الحدود الزمنية:

جرى البحث نظريا في الموسم الجامعي 2022/2021، أما الجانب الميداني فكان من 03 مارس الى 27 أفريل 2022.

8- المنهج البحث.

من أجل تحقيق غاية البحث أُستخدم كل من المنهج الوصفي والمنهج الاستقرائي، والمنهج التحليلي، حيث تم اعتماد المنهج الوصفي في الفصل الاول من الدراسة لتوضيح الإطار النظري التدقيق البنكي والقرارات التمويلية وذلك عن طريق تجميع المراجع العلمية المتعلقة بالموضوع.

أما الفصل الثاني فقد استخدم المنهج التحليلي بغية تحليل واستنطاق البيانات المأخوذة من واقع تطبيق التدقيق البنكي في ترشيد القرارات التمويلية للبنوك التجارية في ولاية أدرار.

الفصل الأول:
الإطار النظري لدراسة

تمهيد:

بسبب توسع نطاق التعاملات البنكية، وبعد الأزمات المتكررة على الصعيد الدولي أصبح من الضروري القيام بعملية التدقيق في البنوك، خاصة أنها تسعى إلى تقديم الأفضل في مجال عملها، ومن هذا المنطلق يبرز دور المسؤولين في استخدام الوسائل التي تمكنهم من الكشف عن انحرافاتهم وأخطائهم وتقدير توقعاتهم في المستقبل، واستخدام تقنيات تدقيق الحسابات البنكية في الدول المتقدمة ساعد على إحراز تقدمها وتطورها ، في حين أن الدول النامية لازالت متأخرة بشكل كبير أثر على اقتصاداتها، ويتطلب الأمر منها المزيد من الجهد للحاق بركب الدول المتقدمة، ولا يقتصر الأمر على الأهداف المحددة للتدقيق بل يتعلق أيضا بنطاقه وأهدافه، ومدى قدرته على ترشيد قرارات التمويل في تلك البنوك التي تستخدم التدقيق.

من خلال ما سبق سنتطرق في هذا الفصل الى المبحثين الآتين:

- **المبحث الأول: الأدبيات النظرية المتعلقة بالتدقيق البنكي وقرارات التمويل؛**
- **المبحث الثاني: الدراسات السابقة ومناقشتها.**

المبحث الأول: الأدبيات النظرية المتعلقة بالتدقيق البنكي وقرارات التمويل

إن للتدقيق دورا مهما في الحياة الاقتصادية لهذا هو من المواضيع التي تعيرها الجمعيات المهنية في جميع أنحاء العالم أهمية خاصة، وتعتبر دراستها من الموضوعات المتقدمة أكاديميا. ونظرا للدور الحيوي الذي تقوم به البنوك في أي مؤسسة مهما كان نشاطها؛ حيث يعد التمويل البنكي أهم مصدر من المصادر التي تعتمد عليها المؤسسة لضمان استمرارية نشاطها، كان لابد من تكريس مفهوم التدقيق في القطاع البنكي باعتباره الركيزة الأساسية في تحسين تنظيم البنوك وتسيير أنشطتها بما يضمن الاستمرارية والمحافظة على حقوق المتعاملين الذين لهم علاقة بالبنك.

المطلب الأول: ماهية التدقيق البنكي

أولا: مفهوم التدقيق البنكي

لقد عرف التدقيق البنكي على أنه:" مجموعة من القواعد والإجراءات والأساليب التي تسير عليها أو نتخذها السلطات النقدية والبنوك المركزية بهدف الحفاظ على سلامة المركز المالي للمؤسسات المصرفية، قصد تكوين جهاز مصرفي سليم وقادر على المساهمة في التنمية الاقتصادية، والمحافظة على حقوق المودعين والمستثمرين وكسب ثقتهم وثقة الدولة في أداء تلك البنوك".

وهناك من يرى أن التدقيق البنكي عبارة عن مجموعة من عمليات التحقق، وتتمثل في التحقق الدقيق من العمليات المصرفية المختلفة التي تم تنفيذها بشكل يضمن الالتزام بالمعايير المتعلقة بالنشاط البنكي وحماية مصالح العملاء.

ويعرف أيضا أنه " إجراء مراجعة للخدمات والإجراءات المعتمدة من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى فهو إجراء روتيني يجب على جميع الكيانات الخدمية أن تخضع له لضمان امتثالها للمعايير الدولية ".[1]

من هذا التعريف نستنتج أن التدقيق البنكي هو بالأصل تدقيق تنفيذي (إداري) لأنه لا يقتصر فقط على التدقيق المحاسبي بل يتعداه إلى جانب العمليات الإدارية.

ثانيا: مفهوم الرقابة البنكية

تعد الرقابة السليمة شرطا أساسيا لاستمرار البنوك في السوق المصرفي والتأكيد على سلامة مراكزها المالية وتجنيبها المخاطر المحتملة مع تحقيق الفعالية في مستوى الأداء، وبالتالي ضمان سلامة الجهاز المصرفي واستقراره.

ومن هذا المنطلق يمكننا تعريف الرقابة المصرفية على أنها " نوع من أنواع الرقابة التي تمارسها السلطات النقدية في البلاد للتحقق من سلامة النظم المصرفية والنقدية والائتمانية المطبقة، والتأكد من صحة تطبيق القوانين والأنظمة والتعليمات المصرفية الصادرة من جهة، والإشراف والمراقبة سواء كان ذلك ممثلا في البنك المركزي أو مؤسسة النقد أو السلطة المخول لها القانون حق الإشراف والرقابة على البنوك من جهة أخرى"[2]

ومنه هي مجموعة من الإجراءات تبين مدى تطبيق المؤسسات المالية للمعايير والقوانين، تقوم بها سلطة النقد أو البنك المركزي.

[1] محمد سويلم، إدارة المصارف، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1986، ص135.

[2] زيدان محمد، جبار عبد الرزاق، متطلبات تكييف الرقابة المصرفية في النظام المصرفي الجزائري مع المعايير العالمية، مداخلة مقدمة في إطار المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة ورقلة، 11-12 مارس، ص4

ثالثا: التدقيق الداخلي في البنوك

يعد التدقيق الداخلي إدارة مستقلة عن الإدارة التنفيذية، ومسؤولياته تتمثل في مراجعة وتحليل طبيعة وفعالية الضوابط الرقابية داخل البنك، والتأكد من مدى كفاءها في ضبط وادارة المخاطر، وحماية أصول البنك ومن مهامه ما يلي:[1]

- تقديم نصائح وتوصيات عن الأمور التي تهتم بها الإدارة داخل البنك؛
- إعداد خطة عمل سنوية للسير عليها مع التركيز على المخاطر العالية والاستدامة الهياكل المالية؛
- إعداد برامج زمنية وجداول عملية المهمة تدقيق؛
- إعداد ورفع تقرير التدقيق للإدارة العليا في البنك؛
- التخصص في مهمات معينة بناء على طلب الإدارة العليا بخصوص مخالفات تتطلب مزيدا من التحقيق؛
- تطوير النظم، والمساعدة في حل المشكلات في بداياتها قبل أن تتفاقم؛
- فحص مدى التزام البنك بالسياسات والطرق والقواعد والمبادئ الصادرة عن الجهات المختصة في العمل البنكي؛
- إعداد خطة تدقيق شاملة على أساس تقييم المخاطر المتعلقة بمختلف الأنشطة بالعمليات البنكية؛
- مناقشة خطة التدقيق على مستوى مجلس الإدارة من أجل تحقيق أداء أفضل للعمل البنكي.

[1] رغدة إبراهيم المدهون، العوامل المؤثرة في العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي في المصارف وأثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي دراسة تطبيقية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، جامعة غزة، 2014، ص33

رابعا: التدقيق الخارجي في البنوك

يقوم بالتدقيق الخارجي جهات رقابية مستقلة ومن خارج البنك، وهي إما رقابة متمثلة في البنك المركزي أو السلطة النقدية للبلاد المخول لها الحق الرقابي، أو الرقابة بحكم القانون المتمثلة في رقابة محافظو الحسابات القانونيين الخارجيين غير المرتبطين بالإدارة العليا للبنك، حيث يتم تعيينهم بقرار من مجلس الإدارة، والتدقيق الخارجي يتمثل في رقابة محافظ الحسابات والذي يعد حسب المادة 22 من القانون 10-01" المتعلق بمهن الخبير والمحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد" كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته، مهمة المصادقة على صحة حسابات الشركات ، وانتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول به" وتتمثل مسؤولياته فيما يلي:[1]

- الاعتماد على الأحكام والشروط التي تنظم أعمال المراجعة والتدقيق والتقيد بمعايير وأدلة المراجعة الدولية أثناء تأدية مهمة التدقيق؛
- التقيد بالسر المهني وعدم إفشاء المعلومات التي تحصلوا عليها بحكم عملهم حتى ولو بعد انتهاء مهمتهم في البنك المعني؛
- رفع تقرير للجمعية العامة للبنك يبين فيه مدى تعبير البيانات المالية في رأيه بصورة عادلة و سليمة وفي نتائج أعماله و تدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ ، وإحترام البنك في إعداد تلك القوائم المالية للمعايير المحاسبية الدولية المعمول بها ؛
- توضيح المخالفات لأحكام التشريعات المعنية أو اللوائح و القرارات الصادرة تنفيذا لها في تقريره الخاص، و كذلك التعليمات الصادرة عن السلطة النقدية؛
- تزويد مجلس إدارة البنك بتقرير مفصل لنقاط الضعف في أنظمة المحاسبة و الرقابة الداخلية و أي أمور أخرى تشد إنتباههم خلال عملية التدقيق؛
- التحقق والتأكد من صحة وسلامة البيانات المقدمة لهم خلال عملية التدقيق.

[1] زيدان محمد جبار عبد الرزاق، متطلبات تكييف الرقابة المصرفية في النظام المصرفي الجزائر في المعايير العالمية، مرجع سابق، ص05

المطلب الثاني: التمويل البنكي والقرارات المالية

أولا: التمويل البنكي

يمكن تعريف التمويل البنكي على أنه " كافة الأعمال التقليدية التي يترتب عنها الحصول على النقدية واستثمارها في عمليات مختلفة تساعد على تعظيم قيمة النقدية المتوقع الحصول عليها مستقبلا في ضوء النقدية المتاحة حاليا للاستثمار والعائد المتوقع تحقيقه من المخاطر المحيطة به واتجاهات أسواق السوق المالي"[1]

كما أن التمويل البنكي في ظل الاقتصاد النقدي هو "الإمداد بالأموال في أوقات الحاجة إليها وكل شخص عن التمويل "[2]

ثانيا: طرق التمويل البنكي

يتم تمويل المؤسسات من طرف البنوك إما عن طريق قروض الاستثمار أو قروض الاستغلال أو في حالات نادرة الاثنين معا.

1-قروض الاستثمار

القروض الاستثمار في القروض الموجهة لتمويل الأصول الثابتة"، أوهي "القروض الموجهة لتمويل الأصول الثابتة في المؤسسة أو تحويل استثماراتها، الشيء الذي يجعل هذه الأموال تبقى مدة تحت تصرف المؤسسة، لذلك فالقروض المتوسطة والطويلة الأمد هي التي قد تتجاوب مع هذا النوع من التمويل"، والجدير بالذكر أنه تمنح قروض الاستثمار لمدة متوسطة الأجل، غالبا ما تتراوح بين سنتين إلى خمس سنوات أو لمدة طويلة الأجل تقدر ب 7 سنوات فما فوق، وتوجه لتمويل الأصول الثابتة مثل: الآلات، المعدات الأراضي والمباني..... الخ.[3]

[1] محمد عثمان إسماعيل حميد، التمويل والإدارة المالية في منظمات الاعمال، دار النهضة العربية، الإسكندرية، 1995، ص16.
[2] ماضي وفيق محمد، تمويل المشروعات، دار الفكر العربي للطبع والنشر، القاهرة، 1992، ص300
[3] Farouk bouyacoub,"l'entreprise et financement bancaire", cashah, edition, alger, 2000, p 251

2-قروض الاستغلال

هي تلك القروض التي تقدمها البنوك للمؤسسات ولا تتعدى مدة استحقاقها ثمانية عشر شهرا، تستخدم التمويل النشاط واحتياجات دورة الاستغلال والتي لا تتجاوز مدتها سنة واحدة. ومن مميزاتها أنها تتحرر باستمرار أثناء عملية الإنتاج (النشاط) كالتموين، التخزين الإنتاج، التوزيع).

ونظرا لطبيعتها المتحررة والقصيرة زمنيا، فأنها تحتاج إلى نوع معين من التمويل الذي يتلاءم وطبيعتها.

وتأخذ نشاطات الاستغلال الجزء الأكبر من العمليات التمويلية للبنوك التجارية ويرجع ذلك إلى طبيعة هذه البنوك باعتبارها مؤسسات وظيفتها تحويل إيداعات جارية في أغلبها إلى القروض. فالقروض الموجهة التمويل هذا النوع من النشاط هي قصيرة الأجل ويمكننا بصفة إجمالية تصنيفها إلى صنفين، القروض العامة والقروض الخاصة. [1]

ثالثا- شروط التمويل البنكي

قبل قيام البنك بعملية التمويل يقوم بدراسة جدوى المشروع وقدرة العميل المحدد، لذا فهو يقوم بوضع شروط نلخصها فيما يلي:[2]

1-شخصية العميل

يقصد بها السمات التي تعبر عن رغبة العميل في سداد ما عليه من مستحقات القروض في مواعيدها المحددة، لأنه قد تكون قدرته على السداد موجودة في حين رغبته في السداد في المواعيد المتفق عليها غير مؤكدة، لذلك لابد على البنك من جمع المعلومات عن شخصيته من خلال معرفة سمعته التجارية ونزاهته ويمكن الحصول على هذه المعلومات من

[1] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ط6، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص57.
[2] سعاد صديقي، دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع السياحية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، فرع بنوك وتأمينات، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005-2006، ص ص 75-76

سجلاته الموجودة لدى البنك إذا سبق وأن تعامل معه، أو من البنوك الأخرى أو الموردين الذين سبق وأن تعامل معهم.

2-رأس المال

تشترط البنوك أن يكون لدى طالب القرض رأسمال كاف كضمان، حيث تعكس درجة ملكية الأصول كفاءة المنشأة المقترضة، فمن أجل تقليل المخاطر التي يتعرض لها البنك فقد يطلب أن يستخدم هذه الأصول كضمان في حالة عدم كفاية الأرباح، كما أن البنك لا يعتمد على نسبة الأصول الممولة فقط بل أيضا على مدى سهولة تحويلها إلى نقدية.

3-الضمانات المقدمة

يعتبر الضمان خط الدفاع الأخير للبنك والذي يستطيع الرجوع إليه عند تعثر المقترض عن الدفع بمعنى أن إصرار البنك على وجود الضمانات للقروض الممنوحة يجب ألا يكون على حساب سلامة القرض أو على حساب إمكانية تحصيله في موعده، ويقوم البنك بتحديد نوع الضمان الذي يقبله. ومن وجهة نظره فالضمان الأفضل هو الذي يمكن تحديد قيمته بسهولة ويمكن تحويله إلى نقدية بسهولة، وعموما تنحصر الشروط الواجب توفرها في الضمان فيما يلي:

- سهولة التصرف فيه من جانب البنك عند تخلف العميل عن السداد وبدون خسائر كبيرة؛
- انخفاض مصاريف الاحتفاظ بالضمان،
- سهولة التنازل عن الضمان لصالح البنك وإمكانية استحواذه عليه والتصرف فيه.

رابعا: تعريف القرارات المالية

يمكن تعريف القرار المالي بأنه ذلك النوع من القرارات يهتم بتدبير الأموال وأوجه صرفها لذا فقد عرف القرار المالي بأنه": الاختيار المدرك الواعي بين البدائل المتاحة من موقف معين"

كما عرف أيضا بأنه " اختيار بديل من عدة بدائل متوفرة لتحقيق هدف، حل مشكل أو انتهاز فرصة". والقرارات المالية هي كل قرار يوازن بين الحصول على الأموال وامتلاك أصول (طبيعية مالية)

خامسا: أنواع القرارات المالية

تتمثل الوظائف الرئيسية للإدارة المالية في التمويل والاستثمار وتوزيع الأرباح، وبذلك فإن القرارات الأساسية للإدارة المالية التي تتخذ في إطار هذه الوظائف هي قرار التمويل وقرار الاستثمار وقرار توزيع الأرباح.

1- قرار الاستثمار

وهو القرار المتعلق بكيفية استخدام المؤسسة لأموالها في اقتناء مختلف الأصول بحيث يتحقق التوازن بين الاستثمارات.

يتعلق قرار الاستثمار أساسا باختيار هيكل الاستثمار الأمثل سواء من ناحية المقدار أو التشكيل وتعتبر هذه القرارات من أهم وأصعب وأعقد قرارات الإدارة المالية بسبب طبيعة العملية الاستثمارية ذاتها.[1]

[1] محمد الصيرفي، إدارة الأعمال وتحليل هيكله، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2006، ص82

2-قرار التمويل

يعرف قرار التمويل بأنه: "الحصول على الأموال بالشكل الأمثل، أي تحديد مزيج مناسب للتمويل يتكون من تمويل قصير الأجل وتمويل طويل الأجل وتمويل بالملكية وتمويل بالدين، يجعل كلفة التمويل في حدها الأدنى وبما يعظم ثروة المساهمين (أي تعظيم قيمة المؤسسة)"

وبالتالي تتعلق قرارات التمويل باختيارات التمويل المستعملة من قبل المؤسسة للحيازة على أصول طويلة المدى، لتحقيق توازنا بين التمويل قصير الأجل والتمويل طويل الأجل، وكذا بين التمويل عن طريق الاستدانة والتمويل عن طريق الأموال الخاصة. ولهذه القرارات انعكاسات وآثار على أداء المؤسسة وعلى درجة الخطر المالي الذي تتعرض له وبالتبعية على تكلفة رأس المال والعلاوة التي تطالب بها الأطراف الممولة للمؤسسة.[1]

3-قرار توزيع الأرباح

يتعلق هذا القرار بسياسة توزيع الأرباح، أو يمكن إعطاء قراءتين لسياسة المؤسسة في توزيع الأرباح وفحواهما واحد إذ يمكن التساؤل عن مقدار الأرباح المعاد استثمارها أو عن مقدار الأرباح الموزعة.

لذلك فإن قرارات توزيع الأرباح تشير إلى نسبة الأرباح التي تقرر إعادة استثمارها داخل نفس المؤسسة التمويل نموها وتطورها الداخلي، كما تشير هذه القرارات أيضا إلى حصة الأرباح الموجهة للمساهمين تلبية رغباتهم في تحقيق معدل مردودية مناسب.

وتحدد هذه القرارات درجة ارتباط المؤسسة مقابل التمويل الخارجي وضرورة لجوءها إلى سوق رؤوس الأموال للحصول على الأموال الضرورية للنشاط.[2]

[1] عبد الوهاب دادن، دراسة تحليلية للمنطق المالي لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية – نحو ترشيد القرارات المالية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008، ص46.

[2] محمد صالح الحناوي، إبراهيم إسماعيل سلطان، الإدارة المالية والتمويل، دار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص406.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة ومناقشتها

هنالك العديد من الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع الدراسة من عدة جوانب، وقد تنوعت هذه الدراسات بين دراسات عربية وأخرى أجنبية، مع تقديم بيان يتضمن جوانب الاتفاق والاختلاف والفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية

المطلب الأول: الدراسات السابقة العربية والأجنبية

- دراسة (عساس مريم، حوري زينب) بعنوان:[1]

دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في ضوء معايير التدقيق الدولية – دراسة عينة من المصارف لولاية سكيكدة–

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية بالمصارف العاملة في ولاية سكيكدة وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تقسيم الدراسة إلى جانبين يمثل الجانب الأول الإطار النظري للدراسة، أما الجانب الثاني فيمثل الدراسة الميدانية، من خلال عينة بلغت (30) مدقق داخلي، وباستخدام قائمة الاستبيان تضمنت (34) عبارة، وبعد التحليل باستخدام برنامج spss، فقد أوضحت النتائج أن التدقيق الداخلي يساهم في إدارة المخاطر المصرفية بمستوى بلغ (88%).

[1] عساس مريم، حوري زينب، دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في ضوء معايير التدقيق الدولية - دراسة عينة من المصارف لولاية سكيكدة-، مجلة البشائر الاقتصادية المجلد 6، العدد 1، 2020، ص 745-759

- دراسة (قواسمية هيبة) بعنوان:[1]

دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر البنكية (دراسة عينة من البنوك لولاية سكيكدة)

هدفت هذه الدراسة التعرف على دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر بالبنوك العاملة على مستوى ولاية سكيكدة، حيث تم تقسيم الدراسة إلى جانبين يمثل الجانب الأول التأصيل النظري لمشكلة الدراسة، أما الجانب الثاني فيمثل الدراسة الميدانية من خلال عينة بلغت (30) مدقق داخلي، وباستخدام قائمة استبيان تضمنت (43) عبارة، وبعد التحليل باستخدام برنامجSpss ، فقد أوضحت النتائج أن التدقيق الداخلي يقوم بدوره في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك العاملة على مستوى ولاية سكيكدة بمستوى مرتفع. كما قدمت الدراسة العديد من الاقتراحات إلى البنوك الجزائرية بصفة عامة والبنوك العاملة بولاية سكيكدة على وجه الخصوص، والمدققين الداخليين وأقسام المحاسبة في الجامعات والباحثين والأكاديميين.

- دراسة (محمد الصالح فروم) بعنوان:[2]

دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة المؤسسات العمومية الاقتصادية لولاية سكيكدة

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة المؤسسات العمومية الاقتصادية لولاية سكيكدة، ومن أجل تحقيق هدف الدراسة تم استخدام الاستبيان كأداة لجمع المعلومات، حيث تم إخضاع (36) استبيان للتحليل بواسطة برنامج SPSS V20، كما تم الاعتماد على أساليب الإحصاء الوصفي (المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري)، وكذا اختبار T-Test من أجل تحليل النتائج واختبار فرضيات

[1] قواسمية هيبة، دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر البنكية (دراسة عينة من البنوك لولاية سكيكدة)، مجلة الباحث الإقتصادي، المجلد 5، العدد 7، 2017، ص105-124

[2] محمد الصالح فروم، دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة المؤسسات العمومية الاقتصادية لولاية سكيكدة، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية المجلد 2، العدد 2، 2019، ص 1-24

الدراسة. وقد خلصت الدراسة إلى نتائج أهمها: أن التدقيق الداخلي يلعب دور جوهري تفعيل حوكمة المؤسسات العمومية الاقتصادية لولاية سكيكدة عند مستوى معنوية 0.05، وهذا انطلاقا من المواصفات التي يتمتع بها كل من المدقق الداخلي وكذا قسم التدقيق الداخلي، وأيضا من خلال مهام التدقيق الداخلي.

- دراسة (عائشة عوماري، عمر اقاسم) بعنوان:[1]

دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية –دراسة ميدانية لمجموعة من البنوك العمومية بولاية أدرار –

هدفت هذه الدراسة للتعرف على دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية، ولمعالجة هذه الإشكالية قمنا باستطلاع آراء إطارات البنوك العمومية بولاية أدرار (BADR , BDL, BNA, CPA) من أجل الوقوف على دور التدقيق الداخلي في البنوك، حيث توصلت الدراسة إلى أن التدقيق الداخلي يساعد على إدارة المخاطر من خلال تقديم خدمات إستشارية لتقييم وتحليل مختلف المخاطر التي يتعرض لها البنك.

- دراسة (امحمد بن الدين، عائشة عوماري، فاطمة عوماري) بعنوان:[2]

أثر تطبيق التدقيق وفق معايير التدقيق الدولية في تحسين جودة المعلومة المالية في المؤسسات البنكية – دراسة لمجموعة من البنوك في الجزائر–

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق التدقيق البنكي وفق معايير التدقيق الدولية على تحسين جودة المعلومة المالية في البنوك الجزائرية من وجهة نظر القائمين عليها، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام استبانة استهدفت مسؤولي وموظفي البنوك التجارية العمومية بالجزائر من خلال وكالاتها بولاية ادرار، من أجل معرفة آرائهم حول

[1] عائشة عوماري، عمر اقاسم، دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية -دراسة ميدانية لمجموعة من البنوك العمومية بولاية أدرار -، مجلة الحقيقة المجلد 16، العدد 3، 2017، ص787-816

[2] امحمد بن الدين، عائشة عوماري، فاطمة عوماري، أثر تطبيق التدقيق وفق معايير التدقيق الدولية في تحسين جودة المعلومة المالية في المؤسسات البنكية - دراسة لمجموعة من البنوك في الجزائر-، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 2، العدد 4، 2017، ص 97-110

الموضوع. وقد تم استخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لتحليل بيانات الاستبانة، واختبار الفرضيات، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية متوسطة نوعا ما، بين دور المدقق الخارجي وجودة المعلومة المالية، بالإضافة إلى وجود علاقة طردية قوية نسبيا بين تقرير المدقق الخارجي وجودة المعلومة المالية حسب آراء العينة المبحوثة. وتوصي الدراسة بضرورة الرفع من مستوى الإفصاح في المؤسسات البنكية وتوعية المسؤولين بالدور الإيجابي للمدقق المتمثل في رفعه لدرجة الثقة في معلومات المؤسسة لدى أصحاب المصالح، مع ضرورة التأكيد على الالتزام بمعايير التدقيق الدولية من طرق المدققين الخارجيين، والتزامهم بحدود علاقتهم مع مشرفي الأنشطة داخل البنوك.

- دراسة (الخزندار آية، برفسور محمد) بعنوان:[1]

أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على جودة التقارير المالية بالتطبيق على البنوك التجارية في قطاع غزة، فلسطين

هدفت الدراسة فحص أثر تطبيق معايير التقرير المالي الدولية على جودة التقارير المالية عن طريق دراسة سلوك تمهيد الدخل وإيعاز الإشارة باستخدام مقياس مخصص خسائر القروض وقياس تقلبات الأرباح. وتكونت عينة الدراسة من البنوك التجارية المدرجة في سوق المال الفلسطيني والتي أُلزمت بتبني معايير التقرير المالي الدولية. تم جمع بيانات الدراسة من التقارير المالية. ولغايات التحليل الاحصائي تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد وتحليل الانحدار الخطي المتدرج وتحليل إرتباط بيرسون وتحليل التباين أنوفا وتحليل ليفن لتساوي التباين. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن إلتزام البنوك بمعايير التقرير المالي الدولية يؤدي إلى تقليل تمهيد الدخل من خلال مخصص خسائر القروض بالمقارنة بفترة ما قبل الإلزام، ولم تجد الدراسة أي دليل يدعم أن التزام البنوك يؤدي إلى زيادة ميل البنوك لإيعاز

[1] الخزندار آية، برفسور محمد، أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على جودة التقارير المالية بالتطبيق على البنوك التجارية في قطاع غزة، فلسطين، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية المجلد 5، العدد 1، 2020، ص 121-140

إشارات من خلال مخصص خسائر القروض مقارنة بفترة ما قبل الإلزام، ولم تدعم النتائج فرضية أن التزام البنوك يؤدي إلي زيادة تقلب الأرباح مقارنة بفترة ما قبل الإلزام.

- دراسة (نوري كاكه حمه خانم) بعنوان:[1]

نظم المعلومات المالية المستندة على مدخل تنقيب البيانات وأثرها على نجاح القرارات المالية

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مدى مساهمة نظم المعلومات المالية في اتخاذ القرارات المالية في الشركة، باستخدام مدخل تنقيب البيانات وبالاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري ومنهج البحث الحالة ولتحقيق ذلك تم أخذ شركة أسيا سيل للاتصالات كدراسة تطبيقية، اذ تم تسليط الضوء على أهمية نظم المعلومات المالية استناد على مدخل تنقيب البيانات وانعكاسها على نجاح القرارات المالية لشركة اسيا سيل. وقد تمثل مجتمع البحث بقطاع الاتصالات بينما شملت عينة البحث شركة اسيا سيل في سوق العراق للأوراق المالية، وتم استخدام برنامج SPSS للتحليل الاحصائي، بأسلوب الانحدار. توصل البحث الى مجموعة استنتاجات من اهمها: ان لنظم المعلومات المالية المستندة على تنقيب للبيانات دور وأثر كبير في أي من القرارات المالية التي تتخذها الشركة وتحديداً قرارات التمويل اذ نلاحظ ان الشركة لم تعتمد كثيرا على التمويل الخارجي كما يظهر ذلك في قائمة كشف الدخل للسنوات من 2013 الى 2017، فحقوق الملكية تراوحت بين 52% الى 64%، وكذلك الحال بالنسبة لقراريّ الاستثمار والتوزيعات اذ بلغت نسبة التوزيع خلال المدة ما بين 25% الى 150%.

[1] نوري كاكه حمه خانم، نظم المعلومات المالية المستندة على مدخل تنقيب البيانات وأثرها على نجاح القرارات المالية، مجلة الميدان للدراسات الرياضية و الإجتماعية و الإنسانية، المجلد 2، العدد 3، 2019، ص01-24.

- دراسة (عبد الرحمن رشوان) بعنوان:[1]

دور تحليل البيانات الضخمة Big Data في ترشيد اتخاذ القرارات المالية والإدارية في الجامعات الفلسطينية- دراسة ميدانية

هدفت هذه الدراسة بشكل رئيس إلى التأصيل العلمي من خلال التعرف على دور تحليل البيانات الضخمة في ترشيد اتخاذ القرارات المالية والإدارية في الجامعات الفلسطينية، وللإجابة على التساؤلات واختبار فروض البحث، أعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي في تبيين وتوضيح الجانب النظري، أما في الجانب التطبيقي تم استخدام البرنامج الاحصائي (SPSS) كما وزعت الاستبانة على عينة البحث المكون من النواب الإداريين والأكاديميين، وعمداء كليات الاقتصاد والعلوم الإدارية، ورؤساء الأقسام المالية والإدارية في الجامعات الفلسطينية البالغ عددهم (165) مفردة. وقد توصلت الدراسة بأنه يساعد تجميع البيانات الضخمة ومعالجتها وتخزينها في الحصول على معلومات دقيقة يتم على أساسها اتخاذ القرارات الإدارية داخل الجامعات الفلسطينية.

- دراسة (بروبة بروبة) بعنوان:[2]

أهمية نظام المعلومات المحوسب في اتخاذ القرارات المالية في منظمات الأعمال

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على نظام المعلومات المحوسب ودورها في اتخاذ القرارات المالية، كما هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور نظام المعلومات المحوسب في اتخاذ القرارات، وتوعية منظمات الأعمال على ضرورة مواكبة التطور التكنولوجي الذي يساهم في تطوير نظام المعلومات واتخاذ القرار بدقة وسرعة عالية، وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي. وتوصلت الدراسة الى أنّ دمج نظام المعلومات المحوسب المواكب للتطورات

[1] عبد الرحمن رشوان، دور تحليل البيانات الضخمة Big Data في ترشيد اتخاذ القرارات المالية والإدارية في الجامعات الفلسطينية- دراسة ميدانية، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 11، العدد 1، 2018، ص 22-41

[2] بروبة بروبة، أهمية نظام المعلومات المحوسب في اتخاذ القرارات المالية في منظمات الأعمال، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، المجلد 6، العدد 1، 2021، ص 370-380

التكنولوجية في منظمات الأعمال له إنعكاس واضح على أداء العامل وبالتالي أداء المنظمة ككل في سبيل اتخاذ القرارات الصائبة بكل دقة وفعالية، ويتطلب مضاعفة الجهود من أجل توفير جو ومناخ ملائم داخل منظمات الأعمال.

- دراسة (Javed Siddiqui, Jyotirmoy Podder) بعنوان:[1]

Effectiveness of bank audit in Bangladesh

تبحث الدراسة في فعالية التدقيق المالي للشركات المصرفية العاملة في بنغلاديش، كما تم فحص نطاق التدقيق المصرفي. تم النظر في البيانات المالية المدققة لعينة من 14 شركة مصرفية. تحدد الدراسة سبع شركات نموذجية بالغت بالفعل في أرباحها. وعلى الرغم من ذلك ، فشلت الشركات التي تقوم بتدقيق تلك البيانات المالية في إصدار تقارير تدقيق مؤهلة. لذلك ، تتساءل الدراسة عن مستوى استقلالية وموضوعية وكفاءة المراجعين المكلفين بمراجعة حسابات الشركات المصرفية.

[1] Javed Siddiqui, Jyotirmoy Podder, Effectiveness of bank audit in Bangladesh, Managerial Auditing Journal, Vol. 17, No 8, pp 502-510.

المطلب الثاني: الفرق بين دراستنا ودراسات السابقة

بعد أن تطرقنا للدراسات السابقة التي تم إنجازها في مجال الدراسة نجد أن هنالك أوجه تشابه وأوجه اختلاف بينها وبين دراستنا في عدة جوانب نذكر منها:

إن من بين أوجه التشابه بين دراستنا والدراسات السابقة التي تطرقت لتدقيق البنكي هو الهدف من الدراسة هو تأثير التدقيق البنكي على المتغير التابع مهما كان هذا المتغير باختلافه من دراسة لأخرى، فدراسة تأثير التدقيق البنكي من الموضوعات المتقدمة أكاديميا، وتشترك الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في أن معظم الدراسات التي تناولها هذا المبحث تم فيها استخدام المنهج الوصفي في الجانب النظري والمنهج الاستقرائي والتجريبي عن طريق استخدام برنامج SPSS لتحليل المعطيات.

في حين يتضح اختلاف دراستنا عن الدراسات السابقة في كونها جمعت بين متغيري الدراسة التدقيق البنكي والقرارات المالية، كما أن جميع الدراسات السابقة هي موضوعات لمقالات علمية منشورة على اختلاف من دراستنا التي هي عبارة عن مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، ويظهر الفرق من خلال التوسع في تناول موضوع الدراسة خاصة من الجانب النظري؛ حيث أن المقالات العلمية المنشورة تستهدف الجانب التطبيقي وبشكل مختصر، على عكس المذكرات التي تستفيض وتتوسع في تناول موضوع الدراسة سواء من جانبه النظري أو التطبيقي.

خلاصة الفصل:

يعد التدقيق البنكي مجموعة من القواعد والإجراءات والأساليب التي تسير عليها أو تتخذها السلطات النقدية والبنوك المركزية بهدف الحفاظ على سلامة المركز المالي للمؤسسات المصرفية، قصد تكوين جهاز مصرفي سليم وقادر على المساهمة في التنمية الاقتصادية، والمحافظة على حقوق المودعين والمستثمرين وكسب ثقتهم وثقة الدولة في أداء تلك البنوك.

ويقوم البنك بنشاطه في العديد من المخاطر، أهمها المخاطر المالية ومخاطر الصرف المقابل، لا سيما مخاطر العميل أو عدم السداد. فتتم عملية الرقابة البنكية من خلال جهتين يتكامل عملهما وهي التدقيق الذاتي للبنك والتدقيق الخارجي.

وتتعلق المخاطر المالية بقرار التمويل ويعني قرار التمويل اختيار بديل من عدة بدائل متوفرة لتحقيق هدف، حل مشكل أو انتهاز فرصة.

الفصل الثاني:
الدراسة الميدانية

تمهيد:

بعد تناولنا في القسم النظري ماهية التدقيق البنكي والتمويل البنكي بالإضافة الى القرارات المالية، سنحاول في هذا الفصل ربط الجانب النظري بالجانب التطبيقي، وذلك من خلال استخدام مختلف الطرق والادوات ومعالجة البيانات بالبرامج (SPSS V26, EXCEL 2016).

كما سنحاول في هذا الفصل اختبار الفرضيات البحثية عبر دراسة وتشخيص دور إجراءات التدقيق البنكي في ترشيد القرارات التمويلية من خلال الدراسة الميدانية على عينة من اطارات وموظفي البنوك التجارية لولاية ادرار خلال الفترة الممتدة ما بين 03 مارس الى 27 أفريل 2022.

وفي إطار هذا السياق سيتم معالجة هذه الإشكالية من خلال المبحثين التاليين:

- **المبحث الأول: الطرق والادوات المستخدمة؛**
- **المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج.**

المبحث الأول: الطرق والادوات المستخدمة

من المعلوم أن لكل بحث علمي أسس منهجية يبني الباحث قاعدته الاساسية للانطلاق في عملية البحث وموضوع بحثنا يهدف من خلال دارسته الميدانية إلى البحث في دور التدقيق البنكي في ترشيد القرارات التمويلية، ويتضمن هذا المبحث إجراءات الدراسة الميدانية من حيث منهج الدراسة، مجتمع وعينة الدراسة، وكذلك الأداة المستخدمة، وطريقة إعدادها وكيفية بناءها وتطويرها، ومدى صدقها وثباتها.

المطلب الأول: الطريقة المتبعة في التحليل الدراسة

الفرع الأول: مجتمع الدراسة.

من أجل دراسة موضوعنا تم اختيار مجتمع الدراسة الذي يتكون من جميع موظفي البنوك التجارية الجزائرية، وتم أخذ عينة تتمثل في موظفي البنوك التجارية لولاية أدرار وهي كالتالي (AGB, BNA, CPA, BDL, ASALAM BANK, BADR) والبالغ عددهم (50).

وتمت الدراسة على أسلوب العينة العشوائية وذلك بهدف جمع البيانات الأولية الضرورية للموضوع محل الدراسة، حيث تم توزيع (50) استبانة على موظفي الوكالات البنكية بولاية ادرار والذين يمثلون المجتمع المدروس، وتم استرجاع (40) استبيان بنسبة (80%)، أما غير المسترجعة فكانت (10) استبيان بنسبة (20%).

الجدول رقم (01): يوضح توزيع أفراد العينة حسب عدد الاستبيان

المؤسسة	عدد الاستبيانات الموزعة	عدد الاستبيانات المسترجعة	عدد الاستبيانات غير المسترجعة
وكالات البنوك	50	40	10

المصدر: من إعداد الطالبين.

الفرع الثاني: وصف العينة الدراسة.

1. التوزيع حسب البنك

الجدول رقم (02) يوضح توزيع إفراد العينة حسب متغير البنك.

الرقم	المتغير	الرقم	الفئات	التكرار	النسبة المئوية%
01	البنك	01	BNA	05	12.5
		02	AGB	06	15
		03	ALSALAM	07	17.5
		04	BADR	04	10
		05	BDL	06	15
		06	CPA	12	30
المجموع				40	100

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات برنامج Spss V26.

الشكل رقم (01): يوضح توزيع أفراد العينة حسب معيار البنك.

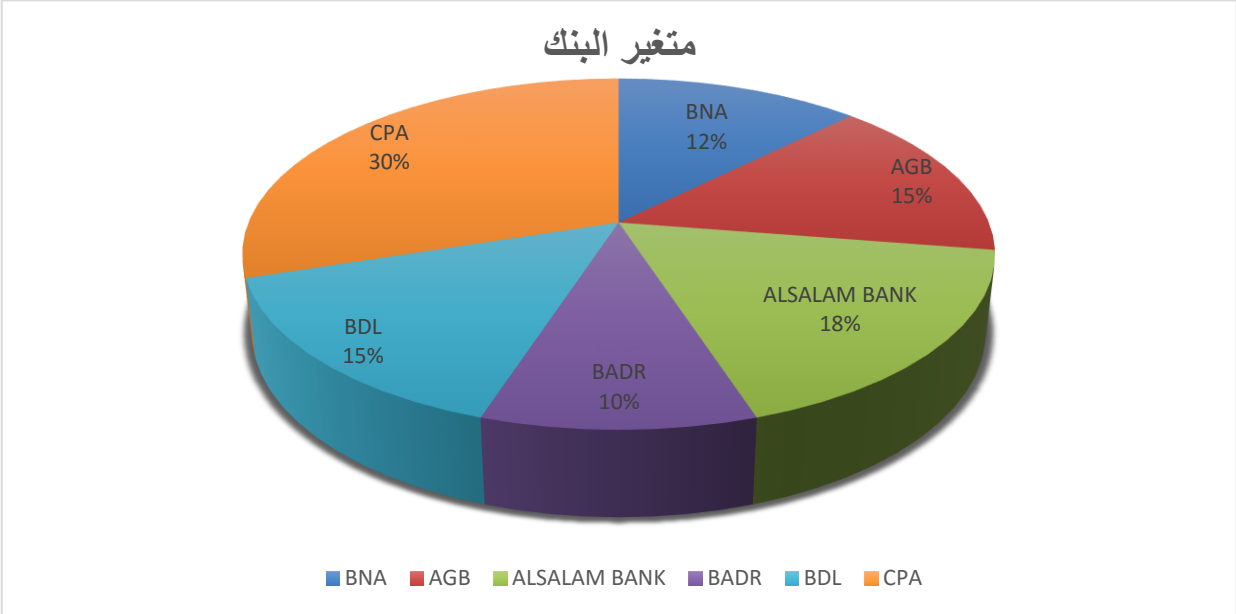

المصدر: من إعداد الطالبين اعتماد على نتائج Spss v26

تشير النتائج في الجدول أن بنك CPA لديه اكبر تكرار 12 موظف بنسبة 30%، يليه بنك ALSALAM بتكرار 07 موظفين بنسبة 18%، ثم كل من بنك BDL و AGB بتكرار 06 لكل منهما بنسبة 15%، ثم بنك BNA بتكرار 05 موظفين بتكرار 12%، واخيرا بنك BADR بتكرار 04 موظفين بنسبة 10%.

2. التوزيع حسب المؤهل العلمي:

الجدول رقم (03): يوضح توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي.

الرقم	المتغير	الفئات	التكرار	النسبة المئوية%
03	المؤهل العلمي	ليسانس	18	45
		ماستر	09	22.5
		ماجستير	07	17.5
		أخرى	06	15
المجموع			40	100

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على مخرجات برنامج Spss V26.

الشكل رقم (02): يوضح توزيع أفراد العينة حسب معيار المؤهل العلمي

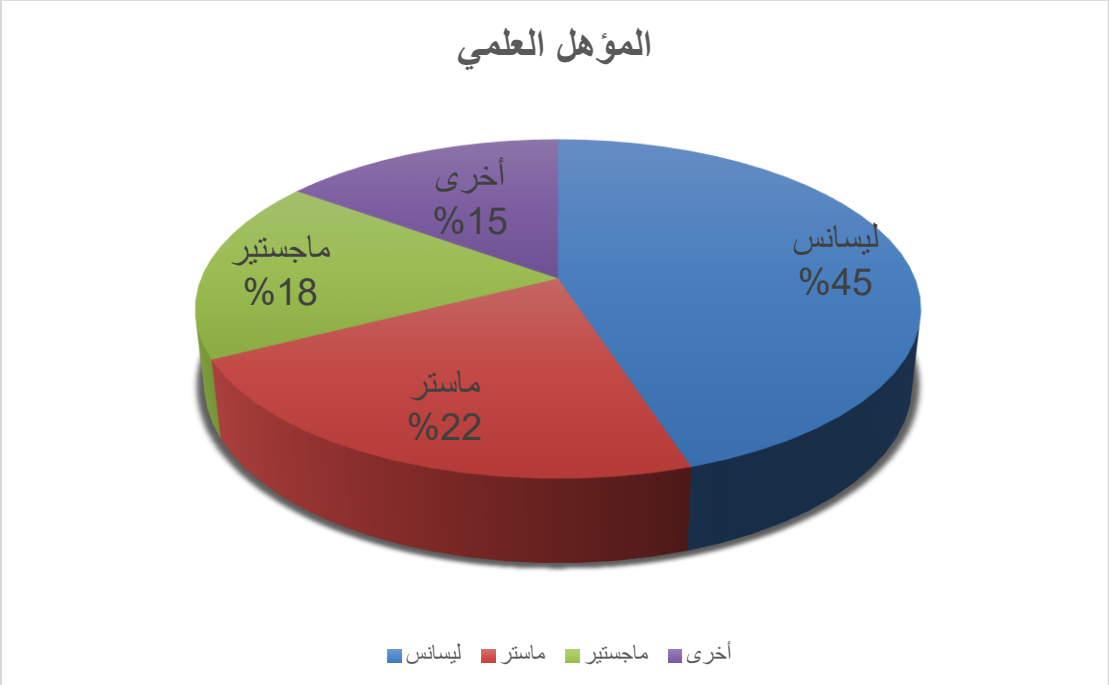

المصدر: من إعداد الطالبين اعتماد على الجدول رقم 03

نلاحظ من الجدول اعلاه توزيع العينة الإحصائية حسب متغير المؤهل العلمي ان فئة ليسانس قد حصلت على أكبر تكرار ب18 موظف وبنسبة 45**%** وهي ، تليها فئة الماستر بتكرار 09 موظفين وبنسبة 22**%**، ثم ماجستير بتكرار 07 موظفين بنسبة 18% واخيرا تخصصات أخرى بتكرار 06 موظفين بنسبة 15 % ومنه يمكن القول ان الفئة الغالبة بين موظفي البنوك هي فئة ليسانس مما يخولهم للإجابة فقرات الاستبيان بكل مصداقية.

التوزيع حسب متغير المهنة:

جدول رقم (04): يوضح توزيع أفراد العينة الإحصائية حسب المهنة.

الرقم	المتغير	الفئات	التكرار	النسبة المئوية%
04	**المهنة**	مدير	2	%5
		رئيس مصلحة	2	%5
		مراقب مالي	2	%5
		وظيفة أخرى	34	%85
المجموع			40	%100

المصدر: من إعداد الطالبين اعتماد على مخرجات برنامج Spss V26

الشكل رقم (03): يوضح توزيع العينة حسب معيار المهنة.

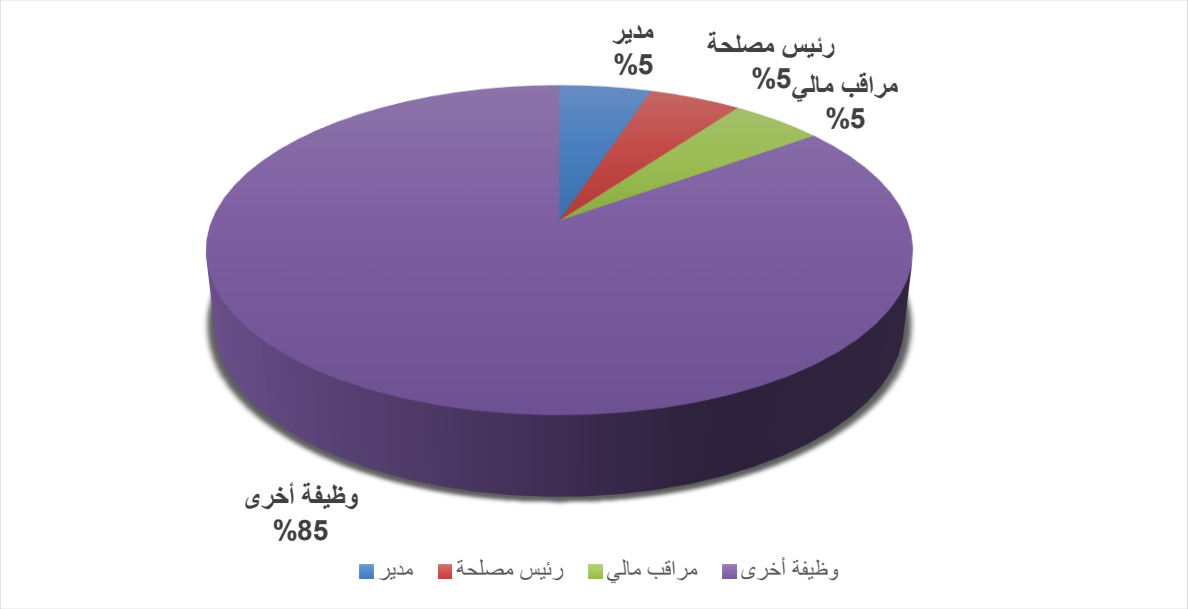

المصدر: من إعداد الطالبين اعتماد على الجدول رقم04

نلاحظ من الجدول أعلاه توزيع أفراد العينة الإحصائية حسب متغير المهنة أن أكبر نسبة هي لذوي الوظائف الاخرى (مستشار الزبائن، مندوب العمليات...) بتكرار 34 موظف بنسبة 85%، يليها كل من مهنة مدير ورئيس مصلحة ومراقب مالي بتكرارات متساوية موظفين لكل مهنة بنسبة 5%.

التوزيع حسب متغير الخبرة:

جدول رقم(05): توزيع أفراد العينة الإحصائية حسب متغير الخبرة المهنية.

الرقم	المتغير	الفئات	التكرار	النسبة المئوية%
05	الخبرة المهنية	أقل أو تساوي 5 سنوات	30	%75
		من 6_10 سنوات	6	%15
		من 11_15	4	%4

		سنوات		
		من 16_24 سنة	–	–
		أكثر أو يساوي 25 سنة	–	–
المجموع			40	100

المصدر: من إعداد الطالبين اعتماد على مخرجات برنامج Spss V26.

الشكل رقم (04): يوضح توزيع العينة حسب معيار الخبرة المهنية.

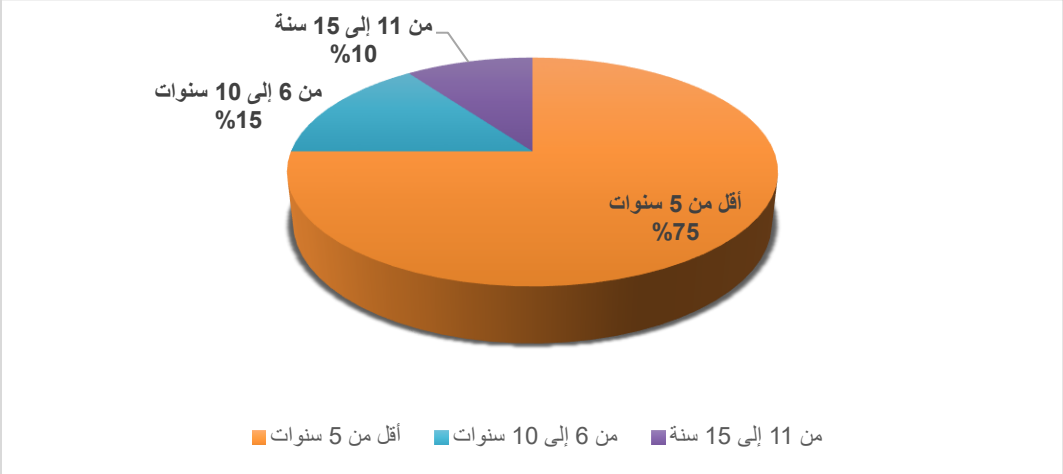

المصدر: من إعداد الطالبين اعتماد على الجدول رقم05

نلاحظ من جدول توزيع أفراد العينة الإحصائية حسب متغير الخبرة المهنية، أن الفئة اقل من 5 سنوات قد احتلت المرتبة الأولى بتكرار30 وبنسبة 75%، ثم حصلت الفئة (من 6 الى 10 سنوات) على المرتبة الثانية بتكرار 6 وبنسبة 15% ، لتحتل بعدها المرتبة الثالثة فئة (من 11 الى 15 سنة) بتكرار 4 وبنسبة 10%، ومن هذه النتائج يمكننا القول أن أغلب الموظفين لديهم نقص الخبرة والكفاءة المهنية.

المطلب الثاني: الأدوات والنموذج المعتمد في الدراسة

الفرع الأول: أداة الدراسة

وتم الاعتماد في جمع البيانات في هذا الدراسة على مصدرين هما:

- ✓ **مصادر الثانوية:** وتمثلت في مجموعة المراجع والدراسات السابقة ذات علاقة بالرقابة المصرفية على الودائع، وذاك بهدف الإلمام بكل جوانب الموضوع.
- ✓ **مصادر الأولية:** وتم الاعتماد في هذا الدراسة على استبانة تم تصميمها بهدف جمع البيانات من عينة الدراسة لموظفي البنوك (مدير، رئيس مصلحة، مراقب مالي، وظيفة أخرى) حول اجراءات الرقابة المصرفية على الودائع على مستوى مختلف الوكالات البنكية لولاية أدرار.

وقد تم اختبار الاستبانة من طرف الأساتذة الأفاضل من الجامعة بالإضافة إلى المقابلات الشخصية مع بعض اطارات في البنوك.

وقد تم تقسيم الاستبانة إلى جزئين:

- **الجزء الأول:** ويشتمل على المعلومات العامة للموظف وهي: (البنك، المؤهل العلمي، المهنة، الخبرة بالسنوات).
- **الجزء الثاني: يتعلق** بمحاور الاستبيان ويحتوي على محورين.
- **المحور الأول:** ويتعلق بمتطلبات التدقيق البنكي ويحتوي على 18 عبارة.
- **المحور الثاني:** ويتعلق بالرقابة الخارجية على الودائع ويحتوي على 8 عبارات.

استخدم البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (spss26) وبرنامج EXCELلمعالجة البيانات وتحليلها واستخراج نتائج الدراسة، والتي تناسب متغيرات الدراسة التالية:

- اختبار صدق وثبات أداة البحث وإمكانية الحصول على نتائج من خلال اختبار ألفاكرونباخ (Cronbach's Alpha) لقياس ثبات عبارات الاستبيان.
- حساب معامل الارتباط سبيرمان لمعرفة صدق العلاقة بين متغيرات البحث المستقلة والتابعة
- حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبيان لإجابات أفراد العينة واتجاهاتهم.
- استخدام اختبار (one way Anova)والانحدار المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة.
- استخدام مقياس " ليكارت الخماسي " لصياغة العبارات والذي يشتمل على خمس إجابات، وهذا حتى يتسنى تحديد أراء أفراد العينة لفقرات الاستبيان وبالتالي يسهل ترميز الإجابات كما يلي:

✓ غير موافق تماما تعطى لها درجة واحدة؛

✓ غير موافق تعطى لها درجتين؛

✓ محايد تعطى لها ثلاث درجات؛

✓ موافق تعطى لها أربع درجات؛

✓ موافق بشدة تعطى لها خمس درجات.

بالنسبة لمقياس " ليكارت الخماسي" يكون مجال المتوسط المرجح كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (06) اتجاه العبارات حسب مقياس "ليكارت الخماسي"

	المتوسط المرجح	المستوى
غير موافق تماما	من 1,00إلى 1,7	**منخفض جدا**
غير موافق	من 1,80إلى 2,59	**منخفض**
محايد	من 2,60إلى 3.39	**متوسط**
موافق	من 3,40إلى 4.19	**مرتفع**
موافق تماما	من 4,20إلى 5	**مرتفع جدا**

الفرع الثاني: اختبار ثبات فقرات الاستبيان

- ✓ الإجراءات الأولية لإعداد الاستبيان: تم إعداد استبيان أولي من اجل استخدامه في جمع البيانات والمعلومات، حيث عرض الاستبيان على المشرف من اجل اختبار مدى ملائمتها لجمع البيانات، كما عرض على مجموعة من الأساتذة في مجال تخصص الدراسة بغية تحكيمه، وقد تم إجراء التعديلات اللازمة على أساس ملاحظاتهم. ومنه توزيع الاستبيان على جميع أفراد العينة لجمع البيانات اللازمة للدراسة.
- ✓ معامل الفاكرونباخ

كما تم إجراء خطوات الثبات على العينة بطريقة معامل الفاكرونباخ، حيث تم استخدام هذه الطريقة لقياس ثبات وصدق الاستبيان .وبعد حسابنا لمعامل الفا كرونباخ بلغت قيمة معامل الثبات 0.625 كما هي موضحة في الجدول رقم (06)، وهي أكبر من 0,50 ومنه نقول أن معامل ثبات عبارات الاستبيان إجمالا مقبول، وهذا ما يجعلها صالحة ومناسبة لجمع البيانات الخاصة بالدراسة.

الجدول رقم(07) يوضع معامل ألفاكرونباخ

المحاور	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ
المحور الأول	18	0.810
المحور الثاني	09	0.854
الكلي	27	0.887

المصدر: من إعداد الطابين بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss V26

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معامل ألفا كرومباخ يصل الى 0.887 بحيث تتميز هذه النسبة بالثبات والثقة، أي أن أداة الدراسة المستخدمة قادرة على استرجاع ما نسبته **88** من البيانات والنتائج في حالة اعادة القياس مما يعني أن معامل الثبات المستخرج مناسب ويفي بأغراض الدراسة.

- ✓ **الاتساق الداخلي:**

يقصد بمفهوم الاتساق الداخلي مدى خلو عبارات الاستبيان من الأخطاء غير المنتظمة التي تشوب القياس، أي مدى قياس الاختبار للمقدار الحقيقي للسمة التي يهدف لقياسها، فدرجات الاختبار تكون ثابتة إذا كان الاختبار يقيس سمة معينة قياسا متسقا في الظروف المتباينة التي قد تؤدي إلى أخطاء القياس. فالثبات بهذا المعنى يعني الاتساق أو الدقة في القياس.

1. الاتساق الداخلي لعبارات المحور الأول

الجدول رقم (08) معاملات الارتباط سبيرمان لعبارات البعد الأول

رقم العبارة	درجة الارتباط بالبعد	القيمة الاحتمالية
01	0.573	0.000
02	0.721	0.000
03	0.827	0.000
04	0.741	0.000
05	0.715	0.000
06	0.837	0.000
07	0.782	0.000
08	0.802	0.000
09	0.550	0.000
10	0.578	0.000
11	0.672	0.000
12	0.694	0.000
13	0.626	0.000
14	0.629	0.000
15	0.584	0.000
16	0.615	0.000
17	0.719	0.000
18	0.640	0.000

المصدر: من إعداد الطلبة بناءً على مخرجات برنامج Spss 26

يبين الجدول أعلاه أن جميع معاملات الارتباط لعبارات المحور الأول معنوية احصائيا عند مستوى معنوية 0.05، وبذلك تعتبر جميع العبارات صادقة لما وضعت لقياسه.

2. الاتساق الداخلي لعبارات المحور الثاني

الجدول رقم (09) معاملات الارتباط سبيرمان لعبارات البعد الأول

رقم العبارة	درجة الارتباط بالبعد	القيمة الاحتمالية
19	0.752	0.000
20	0.551	0.001
21	0.872	0.000
22	0.786	0.000
23	0.663	0.000
24	0.810	0.000
25	0.651	0.000
26	0.810	0.000
27	0.587	0.000

المصدر: من إعداد الطلبة بناءً على مخرجات برنامج Spss 26

يبين الجدول أعلاه أن جميع معاملات الارتباط لعبارات المحور الثاني معنوية احصائيا عند مستوى معنوية 0.05، وبذلك تعتبر جميع العبارات صادقة لما وضعت لقياسه.

المبحث الثاني: عرض النتائج ومناقشة الفرضيات

المطلب الأول: التحليل الوصفي لإجابات أفراد العينة على استبيان الدراسة

الفرع الأول: التحليل الوصفي لمحاور الاستبيان

1. التحليل الوصفي للمحور الأول

1.1. التحليل الوصفي للبعد الأول (التدقيق الداخلي)

يوضح الجدول التالي التحليل الوصفي لعبارات البعد الأول من خلال استعراض المتوسط الحسابي والانحراف المعياري

الجدول رقم (10) التحليل الوصفي لعبارات البعد الأول

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
يشترط في اختيار المدققين الداخلين الكفاءة العلمية والمهنية.	3,5250	0,93336	70,50%
يشترط في اختيار المدققين الداخليين الخبرة المهنية اللازمة.	3,5500	1,10824	71,00%
التدريب المستمر والدورات المتخصصة ضرورية من أجل ممارسة المدققين الداخلين عملهم على أكمل وجه ممكن.	3,4000	1,21529	68,00%
يتبع قسم التدقيق الداخلي مباشرة المدير العام.	2,8000	1,06699	56,00%
يؤكد رئيس قسم التدقيق الداخلي لمجلس الإدارة الاستقلالية التنظيمية لنشاط التدقيق الداخلي في تقريره.	3,1000	1,21529	62,00%
يلتزم موظفو قسم التدقيق الداخلي الحياد عند أداء مهامهم.	2,6250	1,12518	52,50%
يبذل موظفو قسم التدقيق الداخلي العناية المهنية	3,1750	1,23802	63,50%

الكافية عند القيام بمهامهم			
يشترط في اختيار المدققين الداخلين الكفاءة العلمية والمهنية.	3,2250	1,25038	64,50%
يقوم رئيس قسم التدقيق الداخلي بوضع خطة من أجل تقييم	3,5000	1,08604	70,00%
لدى موظفي قسم التدقيق الداخلي معرفة وافيه لتقنيات التدقيق المعتِمدة على التكنولوجيا المتوفرة من أجل انجاز أعمالهم.	3,3000	0,91147	66,00%
يقوم قسم التدقيق الداخلي بفحص وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية للبنك.	3,3750	1,12518	67,50%
البعد الأول: التدقيق الداخلي	3,2341	0,80549	64,68%

المصدر: من إعداد الطلبة بناءً على مخرجات برنامج Spss 26

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الوسط الحسابي الإجمالي للبعد الأول بلغ 3,2341، وهي تقع ضمن المجال (من 2,60 إلى 3.39) أي أن إجابات أفراد العينة حول العبارات المتعلقة بهذا المحور تتبع الحياد

2.1. التحليل الوصفي للبعد الثاني (التدقيق الخارجي)

يوضح الجدول التالي التحليل الوصفي لعبارات البعد الثاني من خلال استعراض المتوسط الحسابي والانحراف المعياري

الجدول رقم (11) التحليل الوصفي لعبارات البعد الثاني

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
يتم احتساب الدورات التكوينية والتربصات في دفاتر الشروط للتدقيق الخارجي القانوني.	3,2750	1,21924	65,50%
يتم احتساب الدورات التكوينية والتربصات في دفاتر الشروط للتدقيق الخارجي التعاقدي.	3,1750	1,03497	63,50%
لا يمكن أن يستفيد المدقق الخارجي من أي قرض أو أي خدمة أخرى لدى البنك الذي يقوم بتدقيقه.	3,3500	1,14466	67,00%
يضع المدقق الخارجي مخطط واف وشامل لعملية التدقيق.	3,6250	1,05460	72,50%
يتأكد المدقق الخارجي من الخلفية التعليمية للمدققين الداخليين.	3,6500	4,89138	73,00%
يفحص المدقق الخارجي سياسات التدريب والتكوين لموظفي قسم التدقيق الداخلي.	3,3750	0,97895	67,50%
يطلع المدقق الخارجي على الهيكل التنظيمي للبنك للتأكد من استقلالية قسم التدقيق الداخلي.	3,4750	1,03744	69,50%
البعد الثاني: التدقيق الخارجي	3,4179	0,98889	68,36%

المصدر: من إعداد الطلبة بناءً على مخرجات برنامج Spss 26

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الوسط الحسابي الإجمالي للبعد الأول بلغ 3,2341، وهي تقع ضمن المجال (من 3.40 إلى 4.19) أي أن إجابات أفراد العينة توافق العبارات المتعلقة بهذا المحور

2. التحليل الوصفي للمحور الثاني (القرارات التمويلية)

يوضح الجدول التالي التحليل الوصفي لعبارات المحور الثاني من خلال استعراض المتوسط الحسابي والانحراف المعياري

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
هناك سياسة متبعة في ترشيد القرارات التمويلية محددة بشكل واضح	3,6750	0,91672	73,50%
يوجد نظام داخلي يسمح بتقييم القرارات التمويلية	3,1750	0,95776	63,50%
تخضع ملفات الزبائن إلى دراسة كاملة قبل اتخاذ قرار التمويل	3,4750	1,13199	69,50%
يتم الاحتفاظ السليم للضمانات والعقود الأصلية الخاصة بالتمويل	3,4750	1,06187	69,50%
منح التمويل يتم من قبل شخص غير الشخص الذي قرر منحه	3,3500	1,09895	67,00%
يوجد نظام يسمح بالتأكد من أن القرارات التمويلية المرخصة هي التي تمنح	3,0750	1,04728	61,50%
يتم اتخاذ قرار التمويل من طرف شخص مؤهل ومسؤول	3,5250	0,96044	70,50%
يوجد تصريح عند تجاوز مبلغ التمويل عن المبلغ المتفق عنه	3,3000	1,01779	66,00%
تخضع ملفات التمويل إلى مراقبة دورية لإمكانية اكتشاف أي شيء غير طبيعي	3,1250	1,11373	62,50%
المحور الثاني: القرارات التمويلية	3,3528	0,70358	67,06%

المصدر: من إعداد الطلبة بناءً على مخرجات برنامج Spss 26

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الوسط الحسابي الإجمالي للمحور الثاني بلغ 3,3528، وهي تقع ضمن المجال (من 2,60 إلى 3.39) أي أن إجابات أفراد العينة حول العبارات المتعلقة بهذا المحور تتبع الحياد

المطلب الثاني: اختبار الفرضيات

سيتم اختبار صحة فرضيات الدراسة من خلال اجراء مجموع من الاختبارات الإحصائية باستخدام برنامج Spss 26

الفرع الأول: اختبار الفرضية الأولى

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05 بين إجابات أفراد العينة حول أبعاد محور مقومات التدقيق البنكي تعزى إلى المتغيرات الشخصية (الجنس، العمر، المهنة، الخبرة، المؤهل العلمي)

الجدول رقم (12) نتائج اختبار Anova للمحور الأول

المتغير	مصدر الاختلاف	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F المحسوبة	Sig.
الجنس	بين المجموعات	6,400	30	0,213	0,960	0,568
	داخل المجموعات	2,000	9	0,222		
	الكلي	8,400	39			
العمر	بين المجموعات	11,475	30	0,383	1,377	0,318
	داخل المجموعات	2,500	9	0,278		
	الكلي	13,975	39			
المؤهل_العلمي	بين المجموعات	16,275	30	0,543	0,514	0,917
	داخل المجموعات	9,500	9	1,056		
	الكلي	25,775	39			
المهنة	بين المجموعات	32,525	30	1,084	0,600	0,858
	داخل المجموعات	16,250	9	1,806		
	الكلي	48,775	39			
الخبرة	بين المجموعات	21,400	30	0,713	1,284	0,363
	داخل المجموعات	5,000	9	0,556		

	الكلي	26,400	39			

المصدر: من إعداد الطلبة بناءً على مخرجات برنامج Spss 26

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه قيمة .Sig أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية الأولى القائلة بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05 بين إجابات أفراد العينة حول أبعاد محور مقومات التدقيق البنكي تعزى إلى المتغيرات الشخصية (الجنس، العمر، المهنة، الخبرة، المؤهل العلمي)

الفرع الثاني: اختبار الفرضية الثانية

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05 بين إجابات أفراد العينة حول أبعاد محور القرارات المالية تعزى إلى المتغيرات الشخصية (الجنس، العمر، المهنة، الخبرة، المؤهل العلمي)

الجدول رقم (13) نتائج اختبار Anova للمحور الثاني

المتغير	مصدر الاختلاف	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F المحسوبة	Sig.
الجنس	بين المجموعات	4,483	19	0,236	1,205	0,341
	داخل المجموعات	3,917	20	0,196		
	الكلي	8,400	39			
العمر	بين المجموعات	5,525	19	0,291	0,688	0,790
	داخل المجموعات	8,450	20	0,423		
	الكلي	13,975	39			
المؤهل العلمي	بين المجموعات	12,825	19	0,675	1,042	0,462
	داخل المجموعات	12,950	20	0,648		
	الكلي	25,775	39			
المهنة	بين المجموعات	28,825	19	1,517	1,521	0,180
	داخل المجموعات	19,950	20	0,998		

	الكلي	48,775	39			
الخبرة	بين المجموعات	15,950	19	0,839	1,607	0,150
	داخل المجموعات	10,450	20	0,523		
	الكلي	26,400	39			

المصدر: من إعداد الطلبة بناءً على مخرجات برنامج Spss 26

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه قيمة .Sig أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية الثانية القائلة بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05 بين إجابات أفراد العينة حول أبعاد محور القرارات التمويلية تعزى إلى المتغيرات الشخصية (الجنس، العمر، المهنة، الخبرة، المؤهل العلمي)

الفرع الثالث: اختبار الفرضية الثالثة

يوجد ذو دلالة إحصائية لأبعاد محور التدقيق البنكي على محور القرارات التمويلية عند مستوى معنوية 0.05.

ولاختبار الفرضية السابقة سيتم الاعتماد على نموذج الانحدار المتعدد، كما هو موضح في الجداول التالية

جدول رقم (14) نتائج تحليل التباين للانحدار

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F المحسوبة	Sig. مستوى الدلالة
الانحدار	13,005	2	6,503	38,187	0.000
البواقي	6,300	37	0,170		
الكلي	19,306	39			

المصدر: من إعداد الطلبة بناءً على مخرجات برنامج Spss 26

يبين الجدول أعلاه نتائج اختبار صحة النموذج الخاص باختبار أثر أبعاد التدقيق البنكي على القرارات التمويلية، حيث يظهر من خلاله أن النتائج تشير إلى أن النموذج دال إحصائيا في تفسير معادلة الانحدار، حيث بلغت قيمة F المحسوبة (38.187) وهي دالة عند مستوى معنوية 0.05، وبناءً عليه نستنتج أن النموذج صالح للاختبار.

جدول رقم (15) نتائج تحليل معامل الارتباط والتحديد

معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل	الخطأ المعياري
0.821	0,674	0,656	0,41265

المصدر: من إعداد الطلبة بناءً على مخرجات برنامج Spss 26

من خلاله الجدول يتبين أن معامل الارتباط قد بلغ 0.821، أي وجود علاق ارتباط موجبة قوية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، كما نلاح أن معامل التحديد قد بلغ 0.674، ومعامل التحديد المعدل بلغ 0.656، أي أن المتغيرات المستقلة (أبعاد التدقيق البنكي) تساهم في تفسير المتغير التابع (القرارات التمويلية) بنسبة 65.6%، وتشير النسبة المتبقية (34.4%) إلى وجود متغيرات أخرى مفسرة لم يتم إدراجها في النموذج.

جدول رقم (16) نتائج تحليل الانحدار المتعدد

المتغيرات المستقلة	المعاملات غير المعيارية	المعاملات المعيارية	T المحسوبة	Sig. مستوى الدلالة	المتغيرات المستقلة
	B	الخطأ المعياري	Bêta		
(Constante)	0,864	0,293	-	2,951	0,005
التدقيق الداخلي	0,553	0,096	0,634	5,758	0,000
التدقيق الخارجي	0,204	0,078	0,287	2,610	0,013

المصدر: من إعداد الطلبة بناءً على مخرجات برنامج Spss 26

من خلال الجدول أعلاه نجد:

وجود أثر لبعد التدقيق الداخلي على القرارات التمويلية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، حيث بلغت t المحسوبة 0.634، ومستوى دلالة 0.000.

وجود أثر لبعد التدقيق الخارجي على القرارات التمويلية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، حيث بلغت t المحسوبة 0.287، ومستوى دلالة 0.013.

من خلال ما سبق يمكن قبول الفرضية الثالثة التي تنص على أنه يوجد ذو دلالة إحصائية لأبعاد محور التدقيق البنكي على محور القرارات التمويلية عند مستوى معنوية 0.05.

خلاصة الفصل

تم في هذا الفصل إجراء دراسة ميدانية على عينة من البنوك التجارية بولاية أدرار، وذلك للبحث في مدى مساهمة التدقيق البنكي في ترشيد القرارات التمويلية، وبعد تحليل الاستبيان باستخدام البرنامج الاحصائي Spss 26 تم التوصل إلى نتيجة عامة مفادها أن التدقيق البنكي يساهم بشكل إيجابي في ترشيد القرارات التمويلية في المؤسسات عينة الدراسة.

الخاتمة العامة

حاولنا من خلال دراستنا البحث في دور التدقيق البنكي في ترشيد القرارات التمويلية، حيث تناولنا في القسم النظري اجراءات التدقيق البنكي ودوره في ترشيد القرارات التمويلية، وبعدها تم ربط الجانب النظري بالجانب التطبيقي من خلال دراسة ميدانية على عينة من البنوك التجارية بولاية أدرار، وقد تم استخدام مختلف الطرق والادوات لمعالجة البيانات بالبرامج (SPSS V26, EXCEL 2016).

وقد تم التوصل إلى:

- معامل الارتباط قد بلغ 0.821، أي وجود علاق ارتباط موجبة قوية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.
- بلغ معامل التحديد قد بلغ 0.674، ومعامل التحديد المعدل بلغ 0.656، أي أن المتغيرات المستقلة (أبعاد التدقيق البنكي) تساهم في تفسير المتغير التابع (القرارات التمويلية) بنسبة 65.6%، وتشير النسبة المتبقية (34.4%) إلى وجود متغيرات أخرى مفسرة لم يتم إدراجها في النموذج.
- وجود أثر لبعد التدقيق الداخلي على القرارات التمويلية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq$ 0.05)، حيث بلغت t المحسوبة 0.634، ومستوى دلالة 0.000.
- وجود أثر لبعد التدقيق الخارجي على القرارات التمويلية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq$ 0.05)، حيث بلغت t المحسوبة 0.287، ومستوى دلالة 0.013.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب

- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ط6، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007
- ماضي وفيق محمد، تمويل المشروعات، دار الفكر العربي للطبع والنشر، القاهرة، 1992
- محمد الصيرفي، إدارة الأعمال وتحليل هيكله، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2006
- محمد سويلم، إدارة المصارف، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1986
- محمد صالح الحناوي، إبراهيم إسماعيل سلطان، الإدارة المالية والتمويل، دار الجامعية، الإسكندرية، 1999
- محمد عثمان إسماعيل حميد، التمويل والإدارة المالية في منظمات الاعمال، دار النهضة العربية، الإسكندرية، 1995

الرسائل الجامعية:

- رغدة إبراهيم المدهون، العوامل المؤثرة في العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي في المصارف وأثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي دراسة تطبيقية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، جامعة غزة، 2014
- سعاد صديقي، دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع السياحية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، فرع بنوك وتأمينات، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005-2006
- عبد الوهاب دادن، دراسة تحليلية للمنطق المالي لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية – نحو ترشيد القرارات المالية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008

المقالات والمداخلات:

- امحمد بن الدين، عائشة عوماري، فاطمة عوماري، أثر تطبيق التدقيق وفق معايير التدقيق الدولية في تحسين جودة المعلومة المالية في المؤسسات البنكية – دراسة لمجموعة من البنوك في الجزائر–، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 2، العدد 4، 2017، ص 97–110
- بروبة بروبة، أهمية نظام المعلومات المحوسب في اتخاذ القرارات المالية في منظمات الأعمال، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، المجلد 6، العدد 1، 2021، ص 370–380
- الخزندار آية، برفسور محمد، أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على جودة التقارير المالية بالتطبيق على البنوك التجارية في قطاع غزة، فلسطين، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية المجلد 5، العدد 1، 2020، ص 121–140
- زيدان محمد، جبار عبد الرزاق، متطلبات تكييف الرقابة المصرفية في النظام المصرفي الجزائري مع المعايير العالمية، مداخلة مقدمة في إطار المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة ورقلة، 11–12 مارس
- عائشة عوماري، عمر اقاسم، دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية –دراسة ميدانية لمجموعة من البنوك العمومية بولاية أدرار –، مجلة الحقيقة المجلد 16، العدد 3، 2017، ص787–816
- عبد الرحمن رشوان، دور تحليل البيانات الضخمة Big Data في ترشيد اتخاذ القرارات المالية والإدارية في الجامعات الفلسطينية– دراسة ميدانية، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 11، العدد 1، 2018، ص 22–41

- عساس مريم، حوري زينب، دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في ضوء معايير التدقيق الدولية – دراسة عينة من المصارف لولاية سكيكدة–، مجلة البشائر الاقتصادية المجلد 6، العدد 1، 2020، ص 745–759
- قواسمية هيبة، دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر البنكية (دراسة عينة من البنوك لولاية سكيكدة)، مجلة الباحث الإقتصادي، المجلد 5، العدد 7، 2017، ص105–124
- محمد الصالح فروم، دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة المؤسسات العمومية الاقتصادية لولاية سكيكدة، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية المجلد 2، العدد 2، 2019، ص 1–24
- نوري كاكه حمه خانم، نظم المعلومات المالية المستندة على مدخل تنقيب البيانات وأثرها على نجاح القرارات المالية، مجلة الميدان للدراسات الرياضية و الإجتماعية و الإنسانية، المجلد 2، العدد 3، 2019، ص01–24.

المراجع الأجنبية:

- Farouk bouyacoub,"l’entreprise et financement bancaire", cashah, edition, alger, 2000
- Javed Siddiqui, Jyotirmoy Podder, Effectiveness of bank audit in Bangladesh, Managerial Auditing Journal, Vol. 17, No 8, pp 502-510.

الملاحق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العقيد أحمد دراية_أدرار

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

تخصص: تدقيق ومراقبة التسيير

استبيان

في إطار تحضير مذكرة ماستر بعنوان "**دور التدقيق البنكي في ترشيد القرارات التمويلية للبنوك التجارية**"، أرجوا من حضرتكم وضع الإجابات الدقيقة من وجهة نظركم للعبارات الموجودة في هذا الاستبيان، وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام.

الرجاء منكم وضع العلامة (X) في الخانة المناسبة

الجزء الأول: المعلومات الشخصية

نوع الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

العمر: من 22-29 سنة ☐ من 30-39 سنة ☐ أكثر من40 سنة ☐

المؤهل العلمي	ليسانس ☐	ماستر ☐	ماجستير ☐	اخرى ☐	
المهنة	مدير ☐	رئيس مصلحة ☐	مراقب مالي ☐	وظيفة أخرى ☐	
الخبرة(سنوات)	≥5 ☐	10- 6 ☐	15-11 ☐	25-16 ☐	≤25 ☐

الجزء الثاني: محاور الاستبيان

المحور الأول: مقومات التدقيق البنكي						
الرقم	البعد الأول: الإطار العام للتدقيق الداخلي	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	يشترط في اختيار المدققين الداخلين الكفاءة العلمية والمهنية.					
02	يشترط في اختيار المدققين الداخليين الخبرة المهنية اللازمة.					
03	التدريب المستمر والدورات المتخصصة ضرورية من أجل ممارسة المدققين الداخلين عملهم على أكمل وجه ممكن.					
04	يتبع قسم التدقيق الداخلي مباشرة المدير العام.					
05	يؤكد رئيس قسم التدقيق الداخلي لمجلس الإدارة الاستقلالية التنظيمية لنشاط التدقيق الداخلي في تقريره.					
06	يلتزم موظفو قسم التدقيق الداخلي الحياد عند أداء مهامهم.					
07	يبذل موظفو قسم التدقيق الداخلي العناية المهنية الكافية عند القيام بمهامهم					
08	يشترط في اختيار المدققين الداخلين الكفاءة العلمية والمهنية.					
09	يقوم رئيس قسم التدقيق الداخلي بوضع خطة من أجل تقييم موثق للمخاطر مرة واحدة في السنة على الأقل.					
10	لدى موظفي قسم التدقيق الداخلي معرفة وافيه لتقنيات التدقيق المعتِّمدة على التكنولوجيا المتوفرة من أجل انجاز أعمالهم.					
11	يقوم قسم التدقيق الداخلي بفحص وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية للبنك.					

الرقم	البعد الثاني: متطلبات التدقيق الخارجي	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
12	يتم احتساب الدورات التكوينية والتربصات في دفاتر الشروط للتدقيق الخارجي القانوني.					
13	يتم احتساب الدورات التكوينية والتربصات في دفاتر الشروط للتدقيق الخارجي التعاقدي.					
14	لا يمكن أن يستفيد المدقق الخارجي من أي قرض أو أي خدمة أخرى لدى البنك الذي يقوم بتدقيقه.					
15	يضع المدقق الخارجي مخطط واف وشامل لعملية التدقيق.					
16	يتأكد المدقق الخارجي من الخلفية التعليمية للمدققين الداخليين.					
17	يفحص المدقق الخارجي سياسات التدريب والتكوين لموظفي قسم التدقيق الداخلي.					
18	يطلع المدقق الخارجي على الهيكل التنظيمي للبنك للتأكد من استقلالية قسم التدقيق الداخلي.					

الرقم	المحور الثاني: متطلبات ترشيد القرارات التمويلية	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
19	هناك سياسة متبعة في ترشيد القرارات التمويلية محددة بشكل واضح					
20	يوجد نظام داخلي يسمح بتقييم القرارات التمويلية					
21	تخضع ملفات الزبائن إلى دراسة كاملة قبل اتخاذ قرار التمويل					
22	يتم الاحتفاظ السليم للضمانات والعقود الأصلية الخاصة بالتمويل					
23	منح التمويل يتم من قبل شخص غير الشخص الذي قرر منحه					
24	يوجد نظام يسمح بالتأكد من أن القرارات التمويلية المرخصة هي التي تمنح					
25	يتم اتخاذ قرار التمويل من طرف شخص مؤهل ومسؤول					
26	يوجد تصريح عند تجاوز مبلغ التمويل عن المبلغ المتفق عنه					
27	تخضع ملفات التمويل إلى مراقبة دورية لإمكانية اكتشاف أي شيء غير طبيعي					

شهادة تحيكم استبيان

استبيان لمذكرة بعنوان دور التدقيق البنكي في ترشيد القرارات التمويلية

الرقم	المحكم	الإمضاء

```
RELIABILITY
  /VARIABLES=x1 x2 x3 x4 x5 x6 x7 x8 x9 x10 x11 x12 x13 x14 x15 x16 x17 x18
  /SCALE('ALL VARIABLES') ALL
  /MODEL=ALPHA.
```

Fiabilité

Remarques

Sortie obtenue		15-MAY-2022 10:53:23
Commentaires		
Entrée	Données	C:\Users\azhar\Desktop\master2\ملف التفريغ.sav
	Jeu de données actif	Jeu_de_données1
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Scinder un fichier	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	40
	Entrée de la matrice	
Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.
	Observations utilisées	Les statistiques reposent sur l'ensemble des observations dotées de données valides pour toutes les variables dans la procédure.

Syntaxe		RELIABILITY /VARIABLES=x1 x2 x3 x4 x5 x6 x7 x8 x9 x10 x11 x12 x13 x14 x15 x16 x17 x18 /SCALE('ALL VARIABLES') ALL /MODEL=ALPHA.
Ressources	Temps de processeur	00:00:00,00
	Temps écoulé	00:00:00,01

Echelle : ALL VARIABLES

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	40	100,0
	Exclue[a]	0	,0
	Total	40	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,810	18

RELIABILITY

/VARIABLES=x19 x20 x21 x22 x23 x24 x25 x26 x27

/SCALE('ALL VARIABLES') ALL

/MODEL=ALPHA.

Fiabilité

Remarques

Sortie obtenue		15-MAY-2022 10:54:09
Commentaires		
Entrée	Données	C:\Users\azhar\Desktop\master2\ملف التفريغ.sav
	Jeu de données actif	Jeu_de_données1
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Scinder un fichier	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	40
	Entrée de la matrice	
Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.
	Observations utilisées	Les statistiques reposent sur l'ensemble des observations dotées de données valides pour toutes les variables dans la procédure.
Syntaxe		RELIABILITY /VARIABLES=x19 x20 x21 x22 x23 x24 x25 x26 x27 /SCALE('ALL VARIABLES') ALL /MODEL=ALPHA.
Ressources	Temps de processeur	00:00:00,02
	Temps écoulé	00:00:00,06

Echelle : ALL VARIABLES

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	40	100,0
	Exclue[a]	0	,0
	Total	40	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,854	9

```
RELIABILITY
 /VARIABLES=x19 x20 x21 x22 x23 x24 x25 x26 x27 x1 x2 x3 x4 x5 x6 x7 x8 x9 x10 x11 x12 x13 x14 x15
   x16 x17 x18
 /SCALE('ALL VARIABLES') ALL
 /MODEL=ALPHA.
```

Fiabilité

Remarques

Sortie obtenue		15-MAY-2022 10:54:38
Commentaires		
Entrée	Données	C:\Users\azhar\Desktop\master2\ملف التفريغ.sav
	Jeu de données actif	Jeu_de_données1
	Filtre	<sans>

	Pondération	<sans>
	Scinder un fichier	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	40
	Entrée de la matrice	
Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.
	Observations utilisées	Les statistiques reposent sur l'ensemble des observations dotées de données valides pour toutes les variables dans la procédure.
Syntaxe		RELIABILITY /VARIABLES=x19 x20 x21 x22 x23 x24 x25 x26 x27 x1 x2 x3 x4 x5 x6 x7 x8 x9 x10 x11 x12 x13 x14 x15 x16 x17 x18 /SCALE('ALL VARIABLES') ALL /MODEL=ALPHA.
Ressources	Temps de processeur	00:00:00,00
	Temps écoulé	00:00:00,02

Echelle : ALL VARIABLES

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	40	100,0
	Exclue[a]	0	,0
	Total	40	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,887	27

ملخص:

تهدف هذه الدارسة إلى معرفة تأثير التدقيق البنكي على ترشيد القرارات التمويلية في البنوك التجارية دراسة عينة من البنوك الفرعية لولاية أدرار، وهذا عن طريق الاستبيان كأداة رئيسة للبحث، صممت خصيصا لهذا الغرض، ووزعت على موظفي واطارات الفروع البنكية العمومية في ولاية أدرار، حيث تم توزيع إستبيانات على مجتمع الدراسة وقد تم استرداد 40 إستبيان صالحة، تم اعتبارها عينة الدراسة. وقد توصلت الدراسة إلى أن معامل التحديد قد بلغ 0.674، أي أن المتغيرات المستقلة (أبعاد التدقيق البنكي) تساهم في تفسير المتغير التابع (القرارات التمويلية) بنسبة 65.6%، كما تم التوصل إلى نتيجة عامة مفادها أن التدقيق البنكي يساهم بشكل إيجابي في ترشيد القرارات التمويلية في المؤسسات عينة الدراسة.

الكلمات المفتاحية: تدقيق بنكي، تدقيق داخلي، تدقيق خارجي، قرار تمويلي.

Abstract :

This study aims to know the impact of banking audit on rationalizing financing decisions in commercial banks, studying a sample of sub-banks in the state of Adrar, This is through the questionnaire as a main tool for research, Designed specifically for this purpose, It was distributed to the employees and tires of the public bank branches in the wilaya of Adrar, Whereas, questionnaires were distributed to the study population and 40 valid questionnaires were retrieved, It was considered as the study sample, The study concluded that the coefficient of determination was 0.674, That is, the independent variables (the dimensions of the banking audit) contribute to the interpretation of the dependent variable (financing decisions) by 65.6%., A general conclusion was also reached that bank auditing contributes positively to rationalizing financing decisions in the study sample institutions

Keywords: Audit bank, internal audit, External Audit, financing decision.